TD/B/EX(8)/2

مؤتمـــــر الأمـــــم المتحـــــدة للتجـــــارة والتنميـــــة

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(8)/2
4 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المحتويـات

		الفقـــرات
أولا -	مقدمة	١ - ٣
ثانيا -	متابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة فـــي التجارة، التـــي عـُقدت في كولومبوس، أوهايو (١٧-٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤):	
	(أ) تقييم الندوة؛	
	(ب) الآثار المترتبة على برنامج العمل؛	
	(ج) الترتيبات المؤسسية	
	(البند ٢ من جدول الأعمال)	٤ - ٧٣
ألف-	وقائع الجلسة (الافتتاحية) ٨٥٣، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٥ - ٣١
	١- تقييم الندوة	٥ - ٦
	٢- الآثار المترتبة على برنامج العمل	٧
	٣- الترتيبات المؤسسية	٨ - ٣١
باء-	وقائع الجلسة ٨٦٠ (الختامية) في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ . . .	٣٢ - ٣٧
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٣٦ - ٣٧
ثالثا -	المسائل الأخرى (البند ٣ من جدول الأعمال)	٣٨ - ٤٦
(أ)	وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	٣٨ - ٤٣
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٤١
(ب)	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الخامسة والعشرين (٢٦-٢٨ حزيران/يونيه يونيه ١٩٩٥)	٤٤ - ٤٥
	- الإجراء الذي اتخذه المجلس	٤٥
(ج)	قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩ بشأن قانون البحار	٤٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات
رابعا - المسائل التنظيمية	٤٧ - ٥٠

المرفقات

المرفق

الأول - القرارات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة المستأنفة

- المقرر ٤٢٧ (EX-8): متابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة

- المقرر ٤٢٨ (EX-8): وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

- المقرر ٤٢٩ (EX-8): استعراض الباب الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الثاني - جدول أعمال الدورة التنفيذية الثامنة لمجلس التجارة والتنمية.

الثالث - العضوية والحضور.

أولا - مقدمة

١- عملا بالفقرة ١٨ من استنتاجات ومقررات مجلس التجارة والتنمية ٤١٥ (د-٤٠)، عقد المجلس دورة تنفيذية - الدورة التنفيذية الثامنة - بغية النظر في أعمال المتابعة التي قد تلزم في أعقاب ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (كولومبوس، أوهايو، ١٧-٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

٢- وعقدت الدورة التنفيذية الثامنة جلستها العامة الافتتاحية - الجلسة ٨٥٣ للمجلس - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبعد اجراء مناقشة عامة للبند الرئيسي المدرج في جدول الأعمال (انظر الفرع ثانيا أدناه)، عُلقت الدورة التنفيذية وأُجري مزيد من النظر في البند في سلسلة من المشاورات غير الرسمية. وقد استُؤنفت الدورة التنفيذية الثامنة بصورة رسمية - الجلسة ٨٦٠ - في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي الدورة المستأنفة اتخذ المجلس كذلك إجراء في إطار "مسائل أخرى" بشأن وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وبشأن استنتاجات وتوصيات الفرقة العاملة المتفق عليها والمعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الخامسة والعشرين (انظر الفرع ثالثاً أدناه).

٣- ويرد في المرفق الثاني أدناه جدول أعمال الدورة التنفيذية الثامنة، المعدل في الدورة المستأنفة.

ثانيا- متابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، التي عـُقدت في كولومبـــوس، أوهايـــو (١٧-٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤):

(أ) تقييم الندوة؛
(ب) الآثار المترتبة على برنامج العمل؛
(ج) الترتيبات المؤسسية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤- كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثائق التالية:

خلاصـــة أعمـال نـدوة الأمـــم المتحـــدة الدوليـــة المعنيـــة بالكفـــاءة فـــي التجارة (TD/B/EX(8)/2-TD/SYMP.TE/7)

تقرير ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (TD/SYMP.TE/6).

ألف - وقائع الجلسة (الافتتاحية) ٨٥٣، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١- تقييم الندوة

٥- عرض **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** تقييما أوليا للندوة التي أدت، في رأيه، إلى نتائج ايجابية للغاية من حيث الاشتراك فيها (فيما يتعلق بكل من المستوى الرفيع للمشاركين ونوعية مداخلاتهم)، ومن حيث الإسهام الهام من جانب القطاع الخاص، والدور النشط لفعاليات أخرى مثل الحكومات المحلية والبلديات. وأوضح أن المناقشات كانت محددة وموجهة نحو العمل، فوُضعت في الحسبان كما ينبغي أوضاع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وكان الشكل الذي اتخذته الندوة ابتكاريا بصورة خاصة؛ وبفضل الأعمال التحضيرية المكثفة والتفاوض المسبق على شتى القضايا، كانت أعمال الندوة خالية تقريبا من الاعتماد على الأوراق. وعمل الخبراء وممثلو القطاع الخاص في ظل تعاون وثيق مع المسؤولين الحكوميين. وأخيرا، فإن الندوة قد تمت بالاقتران مع أحداث دولية أخرى ذات صلة بالموضوع، مثل قمة لكبار المديرين التنفيذيين، واجتماع عالمي لرؤساء البلديات، ومعرض للتكنولوجيا والتجارة، مما أسهم في تحقيق النجاح الإجمالي للندوة. وأضاف أنه على الحكومات الأعضاء أن تبت الآن في أعمال المتابعة المتعلقة خاصة بالعمل التحليلي والبحثي المؤدي إلى صياغة السياسات في مجال الكفاءة في ميدان التجارة، وأنشطة التعاون التقني، وبصورة خاصة فيما يتعلق بإنشاء ودعم نقاط التجارة. ويلزم أيضا توفر التوجيه بشأن تخصيص الموارد، بالنظر إلى العدد المتزايد من الطلبات على إنشاء نقاط التجارة. ويتعين الاختيار ما بين التدعيم والتوسع في هذا الميدان، وكذلك بشأن التشديد النسبي الذي ينبغي ايلاؤه للبحث وللتعاون التقني. وأخيرا، فإنه يتعين استقاء الدروس من خبرة ندوة كولومبوس من أجل الإعداد للأونكتاد التاسع، فيما يخص إمكانية اشراك الفعاليات من المنظمات غير الحكومية في هيكل حكومي دولي، أو على الأقل تحديد نوع الإسهام التقني

الذي يمكن تقديمه من القطاع الخاص إلى هذه العملية، وأهمية إقران معرض تقني بعقد المؤتمر، وما إلى ذلك.

٦- وأضاف أن أمانة الأونكتاد تقدم ملخصا موجزا لمداولات الاجتماع الوزاري من الندوة في شكل عرض بالفيديو.

٢- الآثار المترتبة على برنامج العمل

٧- قال رئيس **البرنامج الخاص المعني بالكفاءة في التجارة** إنه في حين أن الندوة قد وافقت على إعلان كولومبوس الوزاري وعلى التوصيات والمبادئ التوجيهية المذيلة به، فإن موجزي المداولات الواردين في الوثيقة TD/B/EX(8)/2 - TD/SYMP.TE/7 لم يوافق عليها إلا المكتب وأحاطت الندوة بها علما. ويُقدم هذان الموجزان إلى الدورة التنفيذية للمجلس بغية مساعدته في مناقشاته بشأن برنامج العمل. وهذه الوثائق ينبغي، إذا نُظر إليها معا وإذا وُضعت الموارد المتاحة في الحسبان، أن تحدد مسار العمل بشأن السياسة العامة المتعلقة بالكفاءة في التجارة، وأنشطة التعاون التقني، والقضايا السياسية التي يتعين أن ينظر فيها المجلس. وقد حددت الأمانة ثلاثة عناصر لبرنامج عمل ممكن في المستقبل، ألا وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبصورة أخص أثر الابتكار التقني على التجارة؛ والخدمات المصرفية، بما في ذلك اجراء دراسات بشأن الحلول الممكنة لتمويل أنشطة التجارة الدولية الخاصة بمؤسسات الأعمال البالغة الصغر؛ والنقل، بما في ذلك دراسة ومقارنة أوجه استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة في النقل ومدى أهميتها بالنسبة إلى التنمية. وفيما بخص التعاون التقني، فإن الأنشطة المقبلة ينبغي أن تركز على توطيد وتدعيم النظام الآلي للبيانات الجمركية وعلى إنشاء شبكة نقاط التجارة. أما القضايا السياسية التي يتعين أن ينظر المجلس فيها فتشمل تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التعاون؛ والنظر في مُقترَح مقدم من بنغلاديش، مقدم باسم أقل البلدان نموا، يدعو إلى إرسال رسالة إلى المشتركين في الاجتماع الذي سيعقده فريق السبعة في شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو مقترح ينبغي النظر إليه على أنه أداة للتنمية؛ والإنشاء المحتمل لآلية لاستعراض الكفاءة في التجارة - وهو موضوع يمكن دراسته في عام ١٩٩٥ واستعراضه في مؤتمر الأونكتاد التاسع.

٣- الترتيبات المؤسسية

٨- أبدى **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** ملاحظة مفادها أن موضوع الترتيبات المؤسسية يدخل على سبيل الحصر في اختصاص الوفود. بيد أن من الواضح، حسب رأي الأمانة، أن أعمال المتابعة المتعلقة بالكفاءة في التجارة هي من حيث طبيعتها أعمال مشتركة بين القطاعات وأنها تضم عنصرا تقنيا هاما كما أن لها مغزى سياسيا بالنظر إلى أن المقررات والتوجهات سيكون لها آثار على السياسات الوطنية. ويتعين أن تُؤخذ هذه العناصر الثلاثة في الحسبان عند البت في الترتيبات المؤسسية. وثمة خيارات ثلاثة متاحة هي: إنشاء هيئة حكومية دولية لكي تعمل في مجال قضايا الكفاءة في التجارة إلى حين انعقاد مؤتمر الأونكتاد التاسع؛ أو إسناد موضوع الكفاءة في التجارة إلى هيئة فرعية قائمة تابعة للمجلس؛ أو إسناد الموضوع إلى المجلس نفسه، عن طريق إدراجه كبند دائم إما في جدول أعماله أو في جدول أعمال الدورات التنفيذية، أو عن طريق الجمع بين هاتين الإمكانيتين.

٩- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** (أوروغواي) إن هذه المجموعة تعلق أهمية كبيرة على مواصلة أعمال الأونكتاد بشأن تحقيق الكفاءة في التجارة. وينبغي إقامة برنامج العمل على أساس إعلان كولومبوس الوزاري والتوصيات والمبادئ التوجيهية الملحقة به، على أن تـُؤخذ في الحسبان أيضا عناصر موجزي المداولات اللذين أعدهما رئيس الندوة. وفيما يخص المجالات الموضوعية، فإن الأولويات ذات الأهمية القصوى تتعلق ببرامج المساعدة التقنية من أجل التدريب والتوعية في المجالات الرئيسية لموضوع الكفاءة في التجارة، ودمج التدابير ذات الكفاءة والمتعلقة بالتجارة في قطاعات الجمارك والشؤون المالية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتعزيز واستخدام القواعد والمعايير الدولية المتفق عليها في جمع وإرسال المعلومات والرسائل المتصلة بالتجارة. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفقرة ٧ من إعلان كولومبوس، التي تشير إلى إيجاد شروط خاصة لوصول البلدان النامية إلى الشبكات الإلكترونية. وينطبق مفهوم الشروط الخاصة أيضا في سياق المعلومات التجارية. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغى المبادرة إلى إتخاذ إجراءات قصيرة الأجل، من بينها المساعدة التقنية حسبما هو مطلوب، في المجالات التالية:

(أ) دعم إنشاء نقاط تجارة جديدة، فضلا عن تعزيز نقاط التجارة الموجودة فعلا؛

(ب) استحداث وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين القدرات التقنية لمديري نقاط التجارة؛

(ج) النهوض، على أساس مؤقت، بآليات الاتصال المتبادل من أجل الربط بين نقاط التجارة المختلفة؛

(د) العمل، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، على تعزيز برامج التعاون التقني في ميدان المعلومات التجارية؛

(هـ) دعم إنشاء رابطات وطنية لنقاط التجارة و/أو رابطات تحقيق الكفاءة في التجارة.

١٠- وينبغي إعداد خطة للأجلين المتوسط والطويل بقصد تدعيم البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن تعد الأمانة تقييما مفصلا للبرنامج يشمل، في جملة أمور، الجوانب التالية:

(أ) تطور البرنامج حتى الآن (الجوانب الايجابية، وأوجه القصور، والأهداف المتحققة، والعقبات التي تعترض التنفيذ، والاقتراحات المتعلقة بالتغلب على الصعوبات، والتحليل الاحصائي لأعمال نقاط التجارة؛

(ب) تعريف الجوانب التقنية والإطار المؤسسي والقانوني اللازمين لتدعيم البرنامج؛

(ج) تعريف الدور المستقبلي لكل طرف مشترك في أعمال البرنامج (الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع، والدول الأعضاء، ومديرو نقاط التجارة، والرابطات الخاصة، إلخ)؛

(د) مبادئ توجيهية لبرنامج يُعنى بالتعاون التقني في الأجل الطويل. وتعريف الأولويات ومدى توافر الموارد المالية.

وينبغي أن تعرض الأمانة هذا التقييم في بداية شباط/فبراير ١٩٩٥. ويمكن عقد دورة مستأنفة للدورة التنفيذية الثامنة للمجلس في أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٥، كيما يتسنى للوفود أن تتخذ المقررات اللازمة بشأن هذه المسألة.

١١- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (اليمن) إن مشاكل معنية، من بينها الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتمويل التجارة، وتبادل بيانات الحواسيب، وإنشاء شبكة نقاط تجارة، وتنسيق الموارد، هي مشاكل يتعين إيلاؤها اهتماما أكبر قبل أن يمكن اتخاذ مقرر بشأن أعمال المتابعة. ويمكن أن يُستخدم لهذا الغرض الهيكل القائم للتعاون الحكومي الدولي، على أن تدعمه أفرقة خبراء.

١٢- وقال ممثل **سويسرا** إن نتيجة الندوة كانت ايجابية للغاية، فيما يتعلق بكل من المحتويات والشكل المُبتكر. وقال إن من رأيه أن أعمال المتابعة الخاصة بالكفاءة في التجارة ينبغي أن تضع في الحسبان أولويات ثلاث هي: أولا، الوعي بالبعد السياسي لجوانب الاقتصاد الجزئي في عملية التنمية، وهو أمر أساسي إذا كان للبلدان النامية أن تجني الفوائد الكاملة من جولة أوروغواي. والأونكتاد ملائم بوجه خاص لتناول المسائل التي يقترن فيها المستويان الاقتصاديان الكلي والجزئي؛ بيد أنه يتعين إيلاء مزيد من الدراسة للمُقترَح الداعي إلى إقامة آلية لاستعراض الكفاءة في التجارة، والذي يتسم فعلا بالأهمية. أما الأولوية الثانية فتتعلق باجراء تنقيح متعمق للتعاون من أجل التنمية، على أن يُوضع في الحسبان الواقع العالمي القائم الآن والابتعاد التدريجي من جانب الحكومات عن القطاعات الاقتصادية: إذ ينبغي أن ينعكس في الآلية الحكومية الدولية ظهور القطاع الخاص. وأخيرا، وبالنظر إلى ندرة الموارد المتاحة، ينبغي دمج الجهود معاً بغية تجنب الازدواج وتحقيق تضافر الطاقات. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستعرض الأمانة مع مركز التجارة الدولية، في ميدان معلومات قطاع الأعمال الخاصة بالتجارة، أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني لكي تحدد ما هي المنظمة الملائمة أكثر من غيرها للاضطلاع بأعمال المتابعة؛ ويمكن تقديم تقرير عن هذا الموضوع في الدورة التنفيذية للمجلس التي ستُعقد في ربيع عام ١٩٩٥. وبالنظر إلى الوقت المحدود المتبقي قبل انعقاد الأونكتاد التاسع ، فإنه ينبغي بذل أن تركز جميع الجهود على عدد محدود من المواضيع المحددة تحديدا جيدا. ولا حاجة إلى إقامة هيكل جديد لهذا الغرض، نظرا إلى أن المجلس يمكن أن يتناول هذه القضايا، بمساعدة من دورات خبراء قصيرة المدة حسبما يكون مطلوبا.

١٣- وقال ممثل **الهند** إن الخطوط العريضة لأعمال المتابعة المتعلقة بالكفاءة في التجارة قد تحددت في كل من الإعلان الوزاري، وتحديد القضايا ذات الصلة في الاجتماع الوزراي واجتماع كبار الموظفين التابعين للندوة، والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالكفاءة في التجارة. وينبغي للأونكتاد أن يركز أنشطته على مجالات يمتلك فيها الولاية والخبرة، وأن يركز على قلة من القضايا الرئيسية، في حدود الموارد المتاحة. وينبغي أن تبقى شبكة نقاط التجارة هي محور أعمال الكفاءة في التجارة، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا، بما يضمن خاصة أن تكون "الطرق السريعة للمعلومات" أداة عالمية حقا في خدمة التجارة والتنمية؛ ومن المهم أيضا تقديم الدعم إلى نقاط التجارة من حيث التدريب والتنظيم، بما في ذلك ترويج القواعد والمعايير المقبولة عالميا والتبادل الالكتروني للبيانات. وقال إنه ينبغي استحداث مجموعات متكاملة من برامج الحواسيب من أجل الكفاءة في التجارة، وإن الهند مستعدة

للاشتراك في ذلك الجهد. وأضاف أن عقد اجتماعات سنوية لمديري نقاط التجارة سيكون مفيدا، إلى جانب إقامة مراكز إقليمية لتطوير الكفاءة في التجارة. وينبغي التأكيد على مؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر. وفي ميدان النقل، ينبغي زيادة تطوير نظم مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بقطاع الأعمال، فإنه ينبغي أن تُتاح إمكانية الوصول من نقاط التجارة إلى النظم الخاصة بمركز التجارة الدولية. وسيكون عدد محدود من الدورات التنفيذية للمجلس كافيا لتناول هذه القضايا قبل الأونكتاد التاسع. وسيتعين زيادة تعريف وتوضيح مفهوم آلية استعراض الكفاءة في التجارة قبل أن يمكن اتخاذ قرار ما. وينبغي على أي حال أن يقتصر هذا المفهوم على إجراء تقييم للاحتياجات من المساعدة التقنية.

١٤- وقدم ممثل **الجزائر** عرضا عما أُنشئ مؤخرا من لجنة لتيسير التجارة وعن خطط ترمي إلى إنشاء نقطتي تجارة إضافيتين في بلده. وقال إنه يرى أن الأعمال التالية المتعلقة بالكفاءة في التجارة ينبغي أن تركز على المعلومات التجارية، بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية، والنقل، والخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتبسيط الممارسات التجارية. وأيد مفهوم إنشاء صندوق للهياكل الأساسية لافريقيا. وأخيرا، قال إن الأونكتاد ينبغي أن يدعم تطوير نقاط التجارة، ولكن هذه النقاط ينبغي أن تكون لها الحرية في تنظيم أنفسها في شكل اتحاد مستقل يدعم نفسه بنفسه.

١٥- وأيد ممثل **الأرجنتين** البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يرى هو أنه يتضمن الأساس اللازم للأعمال المستقبلية المتعلقة بالكفاءة في التجارة، بمراعاة أن حجر الزاوية في البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة هو شبكة نقاط التجارة. وأوضح أن اختلاف مراحل تطور نقاط التجارة وتباين السياسات التي تتبعها البلدان في هذا الصدد تجعل من الضروري إجراء تقييم للحالة الراهنة لشبكة نقاط التجارة. ويوجد نوعان مختلفان من المشاكل التي تؤثر حاليا على الشبكة. أما المشكلة الأولى فهي الحاجة إلى توضيح ما إذا كان ينبغي إنشاء رابطات وطنية للكفاءة في التجارة أو رابطات نقاط التجارة، وماذا سيكون دورها ودور الفعاليات المختلفة المشتركة فيها. وأما المجموعة الثانية من المشاكل فتتعلق بجوانب تقنية، نظرا إلى أن الربط المتبادل بين نقاط التجارة أمر لا بد منه لمستقبلها؛ وينبغي القيام على وجه السرعة بتنفيذ الحلول الطويلة الأجل في هذا الميدان. وينبغي أن يُطلب من الأمانة في هذا الصدد أن تعد وثيقة يمكن أن تكون الأساس الذي يقوم عليه قرار تتخذه الدول الأعضاء. وتتسم القضايا الموضوعية التي اقترحتها الأمانة كمجالات للتحليل والمناقشة بأنها ذات أهمية كبيرة؛ ومع ذلك فإن هذه المناقشة لن يكون لها معنى إلا إذا كانت مُدمجة في مبادرة عملية يمكن أن تجتذب القطاع الخاص وتكون جزءا من السياسات الوطنية التي تنطوي على جميع العناصر الفاعلة، في إطار دستوري محدد بوضوح في ضوء المناقشات الموضوعية في الأونكتاد. وأخيرا، فإن من الضروري دراسة الأشكال الخاصة للشراكة بين الأونكتاد والقطاع الخاص من أجل إشباع احتياجات نقاط التجارة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٦- وقال ممثل **جمهورية تنزانيا المتحدة** إن بلده يوافق على الاستنتاجات والمقترحات التي انبثقت عن الندوة وأن بلده في طور إنشاء نقطة تجارة. وأيد الرأي القائل بأن الأونكتاد ينبغي أن يكون هو جهة الوصل لأعمال المتابعة المتعلقة بالكفاءة في التجارة. وأضاف أن من رأيه أن الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل هما عاملان رئيسيان في تعزيز الكفاءة في التجارة. وينبغي أن يُجرى المزيد من المناقشات في الهيئات القائمة التابعة للأونكتاد بغية وضع طرائق تنفيذ هذه التوصيات. وقال إن لمجتمع المانحين دورا حاسما ينبغي

أن يؤديه فيما يتعلق ببناء الهياكل الأساسية والقدرات في البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، فإن إنشاء صندوق للهياكل الأساسية لافريقيا هو أمر يستحق اهتماما خاصا. وأخيرا، قال إنه يؤيد المقترح الذي قدمته بنغلاديش بإرسال رسالة إلى اجتماع فريق السبعة المعني بالاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٧- وقال ممثل **الصين** إن الأونكتاد ينبغي أن يواصل أداء دور نشط في ميدان تحقيق الكفاءة في التجارة، مسترشدا في ذلك بإعلان كولومبوس الوزاري. وهذا ينطوي على بذل جهد هام خاص بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وينبغي أن ترتكز الأعمال القادمة على موجزي الاستنتاجات الواردين في الوثيقة TD/B/EX(8)/2 - TD/SYMP.TE/7. وفي ميدان التكنولوجيا، فإنه ينبغي الاضطلاع بأعمال بالتعاون مع المنظمات التي تكون مختصة بصورة أكثر تحديدا فيما يتعلق بشتى القضايا التي ينطوي عليها الأمر. وينبغي أن تتلقى البلدان النامية المساعدة الضرورية لكي تزيد إلى أقصى حد من استخدام المعلومات التجارية. وهى تحتاج أيضا إلى المساعدة من أجل إنشاء وتشغيل نقاط التجارة. وينبغي أن تقدم الأمانة معلومات عن آلية التعاون بين نقاط التجارة. وأخيرا، أعرب عن تأييده للمقترح المقدم من بنغلاديش والداعي إلى إرسال رسالة إلى الاجتماع الذي سيعقده فريق السبعة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٨- وقال ممثل **اليابان** إن الندوة قد أشارت إلى الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بأعمال الأونكتاد مستقبلا بشأن المشاريع ذات الوجهة العملية مثل البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة، الذي يشرك الحكومات والقطاع الخاص في أعمال على مستوى الاقتصاد الجزئي، بهدف تيسير دمج البلدان النامية في اقتصاد عالمي. وأوضح أن ندوة كولومبوس هي خطوة أولى، وأنه ينبغي زيادة تطوير البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة.

١٩- وقالت ممثلة **استراليا** إن برنامج العمل ينبغي أن يركز على البحث والتحليل فيما يتعلق بالتقدم الذي تحرزه الحكومات في تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في كولومبوس، وتحديد المشاكل التي تصادَف. وقالت إنها ترى أن آلية استعراض الكفاءة في التجارة ستكون مفيدة في هذا الصدد، ولكن نموذج "الغات" (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) باهظ التكلفة ويستهلك وقتا كبيرا وأنه يكون من الأفضل استحداث نموذج محدد خاص بالأونكتاد. وأضافت أن أي آلية مقبلة ستحتاج إلى المحاسبة والشفافية. وعلى الرغم من أن المشاركة من جانب القطاع الخاص في هذا الصدد أمر هام، فإن الدور المركزي ينبغي أن يبقى داخل الأونكتاد. ويمكن للمجلس، خلال الفترة المؤقتة حتى انعقاد الأونكتاد التاسع، أن يواصل الاشراف على الأنشطة المتعلقة بالكفاءة في التجارة.

٢٠- وأعرب المتحدث باسم **الاتحاد الأوروبي** (ألمانيا) عن التزامه المستمر بالأعمال المتعلقة بالكفاءة في التجارة، وهي مجال مازال ينبغي عمل الكثير فيه. ويتعين اتخاذ مقررات هامة بشأن وضع نقاط التجارة والربط الشبكي بينها. ويلزم اتخاذ اجراء يتسم بالكفاءة والمرونة في هذا الصدد.

٢١- وقال ممثل **مصر** إن الأولوية المعطاة لقضايا الاقتصاد الجزئي الخاصة بالتنمية وللاجراءات المتخذة لصالح مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تتسم الآن بأهمية أكبر بعد اتمام جولة أوروغواي، بالنظر إلى أن تمكين البلدان النامية من جني فوائد كاملة من نتائج هذه المفاوضات هو أمر اساسي. وشدد على الالتزام المستمر من جانب بلده بالاشتراك في متابعة الندوة. وقال إنه ينبغي إعطاء الأولوية لإنشاء ودعم نقاط التجارة وشبكة نقاط التجارة. وينبغي إتاحة المعلومات التجارية بأقل تكلفة ممكنة. وينبغي إيلاء أولوية لمشاريع المساعدة التقنية الهادفة إلى توسيع نطاق الفرص التجارية، كما ينبغي ضمان التعاون مع مركز

التجارة الدولية في هذا الصدد. وأوضح أن اقتراح الأمانة الداعي إلى دراسة تمويل الصادرات فيما يخص مؤسسات الأعمال البالغة الصغر هو اقتراح يستحق النظر فيه بجدية. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية لأعمال المتابعة، فإن هذا يمكن أن يكون موضوع بند دائم من بنود جداول أعمال الدورات العادية للمجلس وأن يكون أيضا جزءا من جداول أعمال دوراته التنفيذية.

٢٢- وأعرب ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** عن ارتياح حكومته إزاء نجاح الندوة وعن امتنانه لكلمات التقدير التي أعربت عنها الوفود. وقال إن الإعلان الوزاري يتيح أساسا متينا يمكن الانطلاق منه، على أن توضع في الاعتبار بؤرة تركيز مفهوم الكفاءة في التجارة، ألا وهي تدعيم الاشتراك في التجارة العالمية. وتوجد في المتناول أعمال حقيقية ينبغي الاضطلاع بها في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، بغية تحديد الدور المناسب لكل من الأونكتاد والقطاع الخاص والحكومات فيما يخص تنظيم نقاط التجارة ومواصلة الجهود المتعلقة بالتعاون التقني. ويتعين تناول عدد من القضايا العملية، كما أن الاقتراحات التي قدمتها الأمانة تتضمن معظم العناصر اللازمة للمناقشات المقبلة.

٢٣- وقالت ممثلة تونس إن ثمة حاجة إلى تعزيز المساعدة التقنية من أجل إقامة ودعم شبكة نقاط التجارة. وقالت إنها تؤيد مفهوم إقامة اتحاد دولي للرابطات الوطنية لنقاط التجارة. وبعد أن ذكرت أن تونس تقوم بتنظيم حلقة دراسية بشأن شبكة نقاط التجارة، بما في ذلك التدريب، من أجل البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية، وجهت نداء بالتماس الدعم من الأمانة من أجل هذا المسعى.

٢٤- وقال ممثل **هنغاريا** إنه ينبغي المحافظة على الزخم الذي أتاحته الندوة كما ينبغي الحفاظ، داخل الأونكتاد وفي الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، على الأولوية العالية المسندة إلى موضوع الكفاءة في التجارة. وأيد المقترحات المقدمة من مجموعة أمريكا اللاتينية بشأن الإطار المؤسسي لأعمال المتابعة. وقال إنه يعتقد أن مهام الأونكتاد، في الأجلين القصير والمتوسط، هي وضع إطار التعاون فيما بين جميع المنظمات المعنية، وخاصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية والمنظمة العالمية للجمارك، والمساعدة في إنشاء وإدارة نقاط التجارة الوطنية. وقال إنه يتيعين أن تجري الأمانة تقييما للأعمال التي اضطُلع بها بالفعل في هذا الميدان. وأعرب عن رأي مفاده إن إنشاء آلية لاستعراض الكفاءة في التجارة يخرج عن نطاق ولاية الأونكتاد وينبغي عدم الاضطلاع به. وينبغي إيلاء أولوية مطلقة للمساعدة التقنية كوسيلة لتنفيذ تدابير تحقيق الكفاءة في التجارة. وينبغي أن تُتاح الموارد البشرية والمالية المطلوبة لهذا الغرض.

٢٥- وأيد ممثل **كوبا** المقترحات التي تقدمت بها مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها والمنهجية المقترحة. بيد أنه قد أعرب عن قلقه إزاء قدرة الأمانة على تقديم المساعدة التقنية المطلوبة في ميدان الكفاءة في التجارة إذا لم تُتح لهذا الغرض موارد كافية. وقال إنه نظرا إلى الأهمية الكبيرة التي يعلقها بلده على تحديث نظام النقل، وخاصة عن طريق الأخذ بنظام تعقب البضائع والمعدات الدارجة، فإنه يطلب أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية من أجل إقامة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والأخذ بنظم التبادل الالكتروني للبيانات القائمة على "نظام التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل (EDIFACT)". ونظرا إلى أن ذلك يمكن أن يكون مفيدا أيضا لبلدان نامية أخرى، فإنه اقترح ادراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس وجدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالنقل البحرى التي ستُعقد في حزيران/يونية ١٩٩٥.

٢٦- وقال ممثل **البرازيل** إنه يتعين النظر في المسألتين على سبيل الأولوية، هما مسألة شبكة المعلومات التجارية، التي تشكل العمود الفقري للكفاءة في التجارة والتي يتعين جعلها فعالة، ومسألة التعاون التقني من أجل التنمية. وثمة مجالات اهتمام أخرى تتعلق بالشبكات الاقليمية والربط بينها، وهو الأمر الذي يتعين من أجله البحث عن إمكانيات للتمويل، بما في ذلك من البلدان النامية أنفسها التي تتقاسم تكلفة ٨٠ في المائة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك، فإن إحدى المسائل التي يتعين دراستها هي مسألة التوافق والتوحيد القياسي لبرنامج "فرص التجارة الالكترونية"، فضلا عن العلاقة بين ترويج التجارة والكفاءة في التجارة. ويمكن انشاء فريق عامل مخصص لتناول هذه المواضيع بالتعاون مع البلدان المعنية. وأخيرا، وعلى الرغم من أن اشتراك القطاع الخاص في الأعمال الحكومية الدولية أمر أساسي، فإنه يتعين النظر في طرائقه بحرص بالغ.

٢٧- وقال ممثل **النرويج** إنه ينبغي اكتساب دروس من الشكل الذي اتخذته ندوة كولومبوس. وفي ميدان الكفاءة في التجارة، فإن العمل التحليلي والبحثي، والمداولات المتعلقة بصياغة السياسات، والتعاون التقني ينبغي أن يخصب أحدها الآخر. ويتعين، في هذه العملية، مواصلة التعاون الوثيق مع المنظمات المختصة الأخرى. وسيتعين ايجاد حل مرن لأعمال المتابعة.

٢٨- وقال ممثل **فنلندا** إن الإعلان الوزاري هو الأساس لأعمال المتابعة وإن إنشاء شبكة نقاط التجارة هو الخطوة الأولى. ويتعين توسيع نطاق مفهوم نقاط التجارة لتشكل شبكة مفتوحة حقا للتجارة، ترتكز على معايير ومبادئ توجيهية متفق عليها. ويتعين إيجاد إطار لتنفيذ هذه المعايير. وينبغي الاضطلاع بمشاورات غير رسمية، تضم مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بشأن هذه المواضيع قبل عقد دورة تنفيذية للمجلس في أوائل عام ١٩٩٥.

٢٩- وقال ممثل **سري لانكا** إن بلده لم يتمكن من أن يُمثل على مستوى رفيع في الندوة (ثمة سوء فهم يُؤسف له كان هو السبب في الاشارة إلى الاشتراك المؤكد من جانب رئيس سري لانكا). وأضاف أن إنشاء شبكة عالمية لنقاط التجارة يتطلب، في رأيه، تعاونا تقنيا متسما بالكفاءة. وأوضح أن مما يتسم بأهمية خاصة لبلده الأولوية المعطاة للمساعدة التقنية في ميدان المعلومات المتعلقة بقطاع الأعمال، كما هو مشار إليها في الفقرتين ٢٢ و٢٣ من الوثيقة TD/B/EX(8)/2 - TD/SYMP.TE/7. وأخيرا، قال إنه لا يؤيد فكرة إنشاء آلية لاستعراض الكفاءة في التجارة.

٣٠- قال ممثل **المكسيك** إن الأونكتاد ينبغي أن يؤدي دورا محوريا في النظر في البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة، واضعا نصب عينيه أهمية القطاع الخاص في ميدان النشاط هذا. وأضاف أن لمديري نقاط التجارة دورا هاما يؤدونه في تحديد الأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها. ويمكن للدورات التنفيذية للمجلس أن توجه أعمال المتابعة. وقال، في معرض تأييده آراء مجموعة أمريكا اللاتينية، إن برنامج العمل ينبغي أن يتناول الربط المتبادل بين نقاط التجارة، وتدريب الموارد البشرية، واستخدام المعلومات التجارية بالاستناد إلى ما هو متاح، وخاصة في مركز التجارة الدولية. ومن شأن التقييم الذي ستقوم به الأمانة أن يقدم صورة طيبة للحالة الراهنة وأن يشكل الأساس للقرارات المتعلقة بالأعمال المقبلة.

٣١- وقال ممثل أمانة **اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة** إن اللجنة تلاحظ مع الارتياح النتيجة الايجابية للندوة وأنها تشعر بالسرور وهى ترى أنه قد تم التأكيد على تيسير التجارة ونظام التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل التابع للأمم المتحدة. ومن المهم أن يستمر التعاون الوثيق فيما بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا بغية ضمان نهج منسَّق ومتسق في تنفيذ البرنامج المعني بالكفاءة في التجارة والنهوض بتيسير التجارة. وسيجري تعزيز دور فرقة العمل المشتركة بين الأمانات تحقيقا لهذا الغرض. وقال إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع يمكنها من المساعدة في بدء نقاط التجارة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. أما رسائل التبادل الالكتروني للبيانات الجاري استحداثها لكي تستخدمها نقاط التجارة فينبغي معالجتها عن طريق الفرقة العاملة الرابعة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وذلك لضمان تطابقها الكامل مع المعايير الخاصة بنظام التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل التابع للأمم المتحدة.

باء - وقائع الجلسة ٨٦٠ (الختامية) في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٣٢- قدم **الموظف المسؤول من الأونكتاد** تقريره عن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالكفاءة في التجارة قائلاً إنه فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية وافق الفريق العامل غير الرسمي على مجموعة من المعايير لإنشاء نقاط التجارة وتشغيلها. بيد أنه بالنسبة لقضية الاتحاد الدولي المقترح لنقاط التجارة لا يزال هناك عمل كثير ضروري وقد يتعين على المجلس تقرير الإطار اللازم للمناقشات وتحديد سبل إشراك نقاط التجارة فيها. أما رأي الأمانة فمفاده أن الاتحاد عنصر هام لنجاح الشبكة العالمية لنقاط التجارة. وفيما يتعلق بجوانب التعاون التقني وافق الفريق العامل غير الرسمي على أولويات للعمل. فبالنسبة لربط نقاط التجارة وافق الفريق العامل غير الرسمي على أنه من المستصوب بالنظر إلى الطابع التقني لهذه القضايا إنشاء فريق خبراء مصغر للنظر فيها. وقال عن مدخلات التحليلات والسياسات لتعزيز العمل في مجال الكفاءة في التجارة إن إعلان كولومبوس بشأن الكفاءة في التجارة طالب بتركيز العمل على الاتصالات السلكية واللاسلكية والصرافة والتأمين والنقل. وهنا يلزم تقديم اقتراح أكثر واقعية. ثم عدد جوانب الأعمال الأخرى التي تسمح ظروف الأونكتاد بالإسهام الملائم فيها ألا وهي: '١' الاتصالات السلكية واللاسلكية/الهياكل الأساسية العالمية للمعلومات، والمشاركة في التجارة؛ '٢' مشاركة المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة في نقاط التجارة؛ '٣' النقل والكفاءة في التجارة. ويترك للمجلس تقرير الإطار الحكومي الدولي الأفضل لمعالجة هذه القضايا في الأونكتاد. وفي هذا الصدد تعمم الأمانة ورقة تتضمن اقتراحاً مفصلاً. وقال إنه يأمل أن يمهد المجلس في دورته التنفيذية الثامنة لاتخاذ قرار في دورته التالية.

٣٣- وقال ممثل **الهند** إن بلده ينفذ برنامج الكفاءة في التجارة وفقاً لإعلان كولومبوس. وقد افتتحت نقطة تجارة في الهند في آب/أغسطس ١٩٩٤ وأحرز تقدم فيها منذئذ. وأعرب عن شكره للأونكتاد للدعم التقني القيِّم الذي قدمه لإنشاء نقطة التجارة في نيودلهي وربطها بالشبكة العالمية لنقاط التجارة. ورأى أن اعتماد معايير لإنشاء نقاط التجارة وتشغيلها يعتبر علامة بارزة في تطور نقاط التجارة. أما المشاركة الهامة على المستوى الوزاري في الندوة الدولية للأمم المتحدة عن الكفاءة في التجارة فلم تدع مجالاً لشك حول التزام الحكومات التام بمفهوم نقاط التجارة. ولا ينبغي أن يُدخر أي جهد في سبيل توفير الموارد من الميزانية ومن خارج الميزانية حتى يستطيع الأونكتاد الاستجابة سريعاً بالمساعدة التي تحتاجها البلدان النامية طلباً لأي جانب من جوانب برنامج نقاط التجارة. وقال إن الهند تعتبر إنشاء وتشغيل وربط نقاط التجارة أساس برنامج الكفاءة في التجارة. وينبغي التماس سبل النهوض بالتنسيق في هذا المجال بين

الأونكتاد وسائر الهيئات كمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الدولي لنقاط التجارة قال إن من الضروري عقد اجتماعات خبراء ولا سيما على مستوى مديري نقاط التجارة. ويمكن عقد هذه الاجتماعات مرة كل عام لثلاثة أو أربعة أيام وتكون جداول أعمالها واضحة التحديد. وعن إنشاء اتحاد دولي لنقاط التجارة قال إنه سيكون مفيداً للغاية في تشجيع التنسيق بين نقاط التجارة ولذا فالهند تؤيد القرار الموضح في الوثيقة TD/B/EX(8)/L.2.

٣٤- وقال **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** إن تعاوناً عالي الجودة في قضايا المساعدة التقنية قد تم بين برنامج الأونكتاد الخاص المعني بالكفاءة في التجارة وسائر الوكالات والهيئات الدولية العاملة في ميادين ذات صلة، وخاصة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات. كذلك شدد على التعاون المثمر القائم بين الفرقة العاملة ٤ باللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ولا سيما بالنسبة لتكييف نظام الفرص التجارية الالكتروني المستخدم في نقاط التجارة ليلائم معايير نظام تبادل البيانات الالكتروني بالأمم المتحدة.

٣٥- وأعلن ممثل **فنلندا** أن نقطة التجارة في مدينة تامبيري (فنلندا) تخطط لتنظيم اجتماع دولي لمديري نقاط التجارة بالتعاون مع برنامج الأونكتاد الخاص المعني بالكفاءة في التجارة، بغية تبادل الخبرات ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولو أمكن التوصل إلى اتفاق على تفاصيل هذه المبادرة فسيعقد الاجتماع بمركز المؤتمرات في تامبيري. وسوف ترسل الدعوات والبرنامج المفصل إلى جميع نقاط التجارة في الوقت المناسب.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٦- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٦٠ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ النصوص التالية التي قدمها إليه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالكفاءة في التجارة[١]:

- "اتحاد دولي لنقاط التجارة: اقتراحات مقدمة لاتخاذ قرار بشأنها" (TD/B/EX(8)/L.2)

- "استنتاجات بشأن التعاون التقني" (TD/B/EX(8)/L.3)[٢]

- "مشروع معايير لإنشاء نقاط التجارة وتشغيلها" (TD/B/EX(8)/L.4).

٣٧- وفي الجلسة ذاتها طلب المجلس إلى أمانة الأونكتاد تركيز عملها في المستقبل على مجالات العمل الثلاثة التالية:

'١' الاتصالات السلكية واللاسلكية (الهياكل الأساسية العالمية للمعلومات) والمشاركة في التجارة؛

'٢' مشاركة المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً والمتوسطة في نقاط التجارة؛

'٣' النقل والكفاءة في التجارة.

وفيما يتعلق بإنشاء المجلس لفريق خبراء حكومي دولي يضطلع بمسؤولية تنفيذ برنامج العمل ووضع جدول زمني لإتمامه، لاحظ المجلس أن الموظف المسؤول من الأونكتاد سيعمم وثيقة مناسبة في مشاوراته الشهرية المقبلة. وستتضمن هذه الوثيقة جدولاً زمنياً مقترحاً واختصاصات كيما ينظر فيها المجلس في دورته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأخيراً أحاط المجلس علماً ببيان الموظف المسؤول من الأونكتاد عن موضوع التعاون مع المؤسسات الأخرى المعنية ومنها مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه).

ثالثا - المسائل الأخرى

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(أ) وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

٣٨- قدم **رئيس المجلس في دروته الأربعين** (السيد الشريف فواز الشرف من الأردن) تقريره عن نتائج المشاورات التي أجراها في حدود ولايته من المجلس بشأن هذه القضية وأعاد إلى الأذهان أن المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس (الجلسة العامة ٨٣٥ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)، أشار إلى اقتراح جاء ذكره في مذكرة تفسيرية عممت في الوثيقة TD/B/40(2)/22 بترقية وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، ودعا المجلس إلى النظر في ذلك الاقتراح. وأوضح أن الجماعة الأوروبية شاركت في أعمال الأونكتاد بصفة مراقب منذ عام ١٩٦٤. وللجماعة اختصاصها بشأن الممارسات التجارية التقييدية وبشأن الأفضليات التجارية. وقال إن هذه السلطة حصرية وإنه أكد أن الجماعة في سعيها لممارسة مسؤولياتها ينبغي أن تمنح في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات الوضع نفسه الذي تتمتع به حالياً في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية. وفي دورة المجلس ذاتها عمم رئيس مجموعة الـ ٧٧ في جنيف بلاغاً خطياً (الوثيقة TD/B/40(2)/CRP.3) أعرب فيه عن ضرورة استمرار المشاورات بين الوفود. وبالتالي طلب المجلس إليه بوصفه رئيس دورته الأربعين، التشاور مع كبير المستشارين القانونيين بالأونكتاد لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند.

٣٩- وقدم تقريرا عن التقدم المحرز في مشاوراته إلى دورة المجلس الأربعين المستأنفة في أيار/مايو ١٩٩٤ وإلى الدورة التنفيذية السادسة للمجلس في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وعن المشاورات الشهرية للموظف المسؤول من الأونكتاد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وبالتالي فبناء على طلب من الوفود المعنية عمم مذكرة تفسيرية غير رسمية بشأن وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات نقلها إليه السيد ميشيل دي بونكورس من فرنسا والسيد جان بيير لنغ من اللجنة الأوروبية. وفي أثناء المشاورات المكثفة التي ترأسها أبدت جميع الأطراف نيتها في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي المشاورات الأخيرة التي أجريت مع المنسقين والوفود المعنية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تم التوصل إلى توافق في الآراء مكّنه من إبلاغ النتائج خطيا إلى المجلس. وانعكس توافق الآراء هذا بدقة في الوثيقة المعممة الآن كيما يوافق عليها المجلس (TD/B/EX(8)/L.5).

٤٠- وأضاف أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى انضمامه إلى توافق الآراء هذا أبلغه خطيا أن وفد الولايات المتحدة يحتفظ بحقه في إبداء تعليقات أخرى على هذه القضية في المجلس أو في أي محافل مناسبة أخرى وطلب إليه إبلاغ المجلس أن الولايات المتحدة لن تعتبر أي قرار قد يتخذه المجلس لتعزيز وضع مشاركة اللجنة الأوروبية سابقة عندما يتعلق الأمر بأي هيئة أخرى.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علما في جلسته ٨٦٠ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ بالتقرير الشفهي المقدم من رئيس الدورة الأربعين واعتمد مشروع المقرر المعنون "وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات" والذي قدمه الرئيس الحالي للمجلس (TD/B/EX(8)/L.5)[٣].

٤٢- ورحب ممثل **اليابان** باعتماد المقرر ٤٢٨ (EX-8). وكان وفده قد انضم إلى اعتماد المقرر بتوافق الآراء بعد استعراض التشعبات القانونية لهذه القضية ومراعاة مقرر المجلس الاجتماعي والاقتصادي الصادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ والذي يخص "مشاركة الجماعة الأوروبية مشاركة كاملة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة" وكذلك الإسهام القيم الذي قدمته الجماعة الأوروبية حتى الآن في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات. ويرى الوفد الياباني أن الوضع المنصوص عليه في المقرر ٤٢٨ (EX-8) لا ينطبق إلا على اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ولا يشكل سابقة في أي ترتيب محتمل في المستقبل في أي محافل أخرى حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة.

٤٣- وتحدث ممثل **فرنسا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي** فأعرب عن شكر الاتحاد الأوروبي الخالص لرئيس الدورة الأربعين للمجلس على المشاورات الطويلة والمثمرة التي أجراها من أجل تمكين الجماعة الأوروبية من الحصول على الوضع الذي منحته بالمقرر الذي اعتمد لتوه. وقد أظهر الرئيس لدى رئاسته للمشاورات صبره المعتاد ومهارته الدبلوماسية ولم يدخر جهدا في سبيل بلوغ النتائج الموفقة. كذلك أعرب عن تقديره لجميع الوفود التي فهمت جيدا الروح التي قدم بها طلب تقرير الوضع هذا. وأكد أن الجماعة الأوروبية لن تضن بأي جهد لخدمة قضية التنمية في البلدان النامية بل وبصورة أفضل في إطار اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات. وأخيراً أعرب عن شكره للأمانة على إسهامها القيّم في إعداد هذا المقرر.

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الخامسة والعشرين (٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

٤٤- قدم **رئيس الفرقة العاملة** تقريره عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين وأعاد إلى الأذهان أن الفرقة العاملة استعرضت الباب الخاص بالأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في الوثيقة A/50/6 (الباب ١٠ ألف). وبما أن الفرقة العاملة لم تنه أعمالها إلا قبل يوم واحد (أي في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥) فإن محضر جلستها العامة الختامية غير متاح للآن في صيغته الخطية وسيصدر النص النهائي للتقرير في الوقت المقرر. وقال إنه بتقديمه الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والتي اعتمدتها الفرقة العاملة (TD/B/EX(8)/L.6) كي يعتمدها المجلس وبطلبه إلى المجلس الإحاطة بمشروع تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الخامسة والعشرين (TD/B/WP/L.71) إنما يود تسجيل تقديره لجميع أعضاء الفرقة العاملة وسائر الوفود لروحهم البناءة والتعاونية في تيسير مهمته لتحقيق التوافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٥- اعتمد مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٦٠ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والصادرة عن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (TD/B/EX(8)/L.6)[٤] وأحاط علما بمشروع تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الخامسة والعشرين (TD/B/WP/L.71) ومن المفهوم أن التقرير الختامي سيصدر في الوقت المناسب.

(ج) قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩ بشأن قانون البحار

٤٦- ذكر الرئيس أن وكيل الأمين العام للشؤون القانونية في نيويورك طلب في رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى الموظف المسؤول من الأونكتاد أن يعرض على مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية المناسبة قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩ بشأن قانون البحار. وبالتالي أتيحت نسخ من ذلك القرار للمشاركين في المجلس.

رابعا - المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤٧- افتتح الدورة التنفيذية الثامنة لمجلس التجارة والتنمية، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا)، رئيس المجلس في دورته الحادية والأربعين. واستؤنفت الدورة التنفيذية الثامنة واختتمت أعمالها في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الثامنة

٤٨- بالنظر إلى أنه لم يحدث تغيير في الأعضاء المنتخبين في عضوية مكتب المجلس طوال الدورة الحادية والأربعين، تشكل مكتب الدورة التنفيذية الثامنة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد ريتشارد أ. بيرس (جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)
	السيد فابيين رافائيل إيدافي (مدغشقر)
	السيد ريديغير ليمب (ألمانيا)
	السيد شوهيي نايتو (اليابان)
	السيد خوسيه لويس بيريز غابيلوندو (الأرجنتين)
	السيد ستيفن أ. شلايكجر (الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد أديان سيلالاهي (اندونيسيا)
	السيد بيورن سكوغمو (النرويج)
	السيد جمال الدين سيد (بنغلاديش)
	سعادة السيد زدينيك فينيرا (الجمهورية التشيكية)
المقرر:	السيد كالسون مبيغابولاوي (زمبابوي)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٩- اعتمد المجلس، في جلسته ٨٥٣ (الافتتاحية)، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة بالصيغة التي عـُمم بها في الوثيقة TD/B/EX(8)/1 وقد عدل المجلس في جلسته ٨٦٠ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ جدول الأعمال بحيث يتضمن بندين فرعيين رسميين تحت البند ٣ (مسائل أخرى) على النحو التالي:

(أ) وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات؛

(ب) تقرير الفرقة الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة والعشرين (٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥)[٥].

دال - تقرير دورة المجلس التنفيذية الثامنة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٠- اعتمد المجلس في جلسته ٨٦٠ (الختامية) في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مشروع تقرير عن الجلسة ٨٥٣ (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) (TD/B/EX(8)/L.1) مع إدخال تعديلات طفيفة، وأذن للمقرر أن يكمل، تحت سلطة الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثامنة مع محضر الجلسة ٨٦٠ (الختامية).

المرفقات

المرفق الأول

القرارات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة المستأنفة

المقرر ٤٢٧ (EX-8): متابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة

إن مجلس التجارة والتنمية

يقرر اعتماد النصوص المرفقة بهذا المقرر.

الجلسة ٨٦٠
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

مرفق

ألف - اتحاد دولي لنقاط التجارة

١- دراسة جدوى إنشاء اتحاد دولي لنقاط التجارة، أي منظمة غير حكومية لا تبتغي الربح وترتبط بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢- وجوب قيام أمانة الأونكتاد بإعداد مقترحات بشأن مواد تحكم الانضمام إلى اتحاد دولي كهذا، وتعميم هذه الاقتراحات على الدول الأعضاء في الأونكتاد ونقاط التجارة القائمة، والمنظمات الدولية المختصة بغية إبداء تعليقاتها عليها.

٣- وجوب عقد الاجتماع الحكومي الدولي لمسؤولي وخبراء نقاط التجارة بغية دراسة جدوى إنشاء اتحاد دولي لنقاط التجارة بالاستناد إلى اقتراحات الأمانة بصيغتها المنقحة وإلى التعليقات التي ترد بشأنها.

باء - استنتاجات بشأن التعاون التقني

١- إن دعم إنشاء وتعزيز النقاط التجارية والربط بينها كان وينبغي أن يظل جزءا هاما من العمل المتعلق بالتعاون التقني في مجال الكفاءة في التجارة* وقد اتبع برنامج النقاط التجارية منذ إنشائه استراتيجية من مرحلتين. والهدف في المرحلة الأولى التي لا تشمل أي نقل للموارد المادية أو المالية، هو إدخال مفهوم النقاط التجارية والحصول على أكمل التزام من الحكومات والقطاع الخاص. ويتحقق ذلك من خلال عملية نصح يغذيها الطلب بشأن إقامة النقاط التجارية.

٢- وقد طلب عدد كبير من البلدان الحصول على التعاون التقني من أجل إنشاء النقاط التجارية. وينبغي أن تحصل الطلبات المقدمة من أقل البلدان نموا على أعلى الأولوية. وإن قدرة الأمانة على الاستجابة لهذه الطلبات ولطلبات سائر البلدان النامية ستعتمد على توافر الموارد الخارجة عن الميزانية. وعليه ينبغي أن يكون جمع التبرعات مجالا للعمل السريع من جانب الأمانة.

٣- وفي البلدان التي اكتملت فيها المرحلة الأولى، ينبغي أن تبدأ مرحلة ثانية. وفي هذه المرحلة ينبغي أن يركز التعاون التقني على خفض تكاليف المعاملات باستحداث وتنفيذ حلول عملية للخدمات المتصلة بالتجارة كالنقل والنشاط المصرفي والتأمين أو الاتصالات السلكية واللاسلكية وبإدخال خدمات متطورة من خلال الشبكة العالمية للنقاط التجارية. وتتطلب هذه المهمة المعقدة الأخذ بنهج متدرج.

٤- ويلزم بصفة خاصة اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. فالربط الفعال بين النقاط التجارية أمر فائق الأهمية لنجاح المبادرة على المدى الطويل. كما أن هذا الربط أمر حيوي لتحقيق الاستمرار الذاتي المالي للنقاط التجارية، إذ سيسمح لها بأن تعرض على التجار خدمات قيِّمة تجاريا. وما يلزم الآن هو توفير الموارد المالية: فالحلول التقنية موجودة ومتاحة. ولهذه الأسباب يمثل الربط الشبكي أولوية للتعاون التقني.

٥- وينبغي أن يشتمل التعاون التقني أيضا على عنصر هام يتعلق بالتدريب. فتنمية الموارد البشرية أمر ضروري لمديري ومشغلي النقاط التجارية فضلا عن مستعملي هذه النقاط. كما أن تحسين وعي التجار بالممارسات التجارية المتسمة بالكفاءة، أو بالتجارة الالكترونية أو الأدوات المالية الحديثة للتجارة الدولية يتطلب استحداث مواد ودورات تدريبية. وينبغي تطوير معظم هذا التعاون التقني بتنسيق مع برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE) وبالاشتراك مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

٦- وينبغي أن يستمر التنسيق مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومع سائر الهيئات الدولية والوطنية من أجل تلافي الازدواج في الجهود والاستفادة من الخبرة المتاحة.

جيم - معايير لإنشاء نقاط التجارة وتشغيلها

١- تقام نقاط التجارة في إطار المبادرة المتعلقة بالكفاءة في التجارة التي أطلقها الأونكتاد الثامن من أجل العمل على زيادة المشاركة في التجارة الدولية، وبخاصة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الأخرى الأقل تقدما في مجال الكفاءة في التجارة. ويعد ذلك، كما ذكر الوزراء في إعلان كولومبوس بشأن الكفاءة في التجارة، شرطا أساسيا للتنمية. وتخفيض تكاليف

---

* لا يتصدى هذا المقرر لمسألة الإصلاح الجمركي/النظام الآلي للبيانات الجمركية التي تشكل أيضا جزءا من برنامج الأونكتاد الخاص المعني بالكفاءة في التجارة.

المعاملات في التجارة الدولية هو هدف هام آخر لنقاط التجارة. ومن شأن الجمع بين هذين الهدفين أن يتيح لنقاط التجارة المساهمة بصورة كبيرة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتخفيف الفقر، وخلق فرص العمل على أساس عالمي النطاق.

٢- ونقطة التجارة هي نتيجة جمع ثلاثة عناصر هي:

(أ) مصدر للمعلومات المتصلة بالتجارة يزود التجار الفعليين والمحتملين ببيانات عن الفرص التجارية والسوقية، والزبائن والموردين المحتملين، والأنظمة والاشتراطات التجارية، وما إلى ذلك؛

(ب) مدخل إلى الشبكات العالمية. فسيتم الربط بين جميع نقاط التجارة في شبكة الكترونية عالمية النطاق، مجهزة بأدوات اتصالات ناجعة تمكنها من ربط نفسها بالشبكات العالمية الأخرى؛

(ج) مركز لتيسير التجارة، تكون فيه الجهات المشاركة في المعاملات التجارية الأجنبية (مثل الجمارك، ومؤسسات التجارة الخارجية، وغرف التجارة، ووكلاء الشحن، وشركات النقل، والمصارف، وشركات التأمين، الخ) مجتمعة تحت سقف مادي واحد أو مربوطة ببعضها البعض عمليا.

٣- وتقيم نقاط التجارة، حيثما كان ذلك ممكنا، صلات عملية مع الجهات المشاركة في التجارة الدولية، فتتيح لها، بذلك، فرصة الوصول إلى خدمات نقاط التجارة من أماكن العمل الموجودة فيها.

١- الخدمات الأساسية

٤- توفر نقاط التجارة، متى أنشئت كليا، الخدمات التالية:

(أ) الخدمات الاستشارية بشأن التوصيات المتفق عليها دوليا حول تيسير التجارة وتحسين الممارسات التجارية؛

(ب) المساعدة في القيام بالاجراءات الشكلية للاستيراد والتصدير؛

(ج) المعلومات عن أنظمة التجارة الخارجية، سواء الأنظمة المحلية أو أنظمة الشركاء التجاريين؛

(د) المعلومات عن الهيئات التي يمكن أن تقدم المزيد من المساعدة.

٥- تقوم نقاط التجارة، وفقا للظروف المحلية، بتطوير قدرتها على توفير:

(أ) فرصة الحصول الكترونياً على طائفة واسعة من المعلومات عن الأسواق؛

(ب) مركز "متعدد الخدمات" مادي أو عملي للخدمات المتصلة بالتجارة، وتشمل الجمارك، واجراءات إجازات الاستيراد والتصدير، والنقل، والمصارف، والتأمين، الخ؛

(ج) المساعدة في وصل التجار الكترونياً بالخدمات السالفة الذكر وتوفير المشورة بشأن التجارة الالكترونية.

٢- مبادئ العمل

٦- ستكون البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية والمؤسسية المحلية عاملا حاسما لتحديد الطريقة التي تعمل بها نقاط التجارة. غير أن الامتثال للمبادئ الأساسية المتفق عليها التالية أمر ضروري لفعالية الشبكة العالمية لنقاط التجارة:

(أ) ستقوم نقاط التجارة بعملياتها متقيدة على نحو دقيق بأعلى معايير السلوك، مثل سرية المعلومات، عندما تكون مطلوبة، ومبدأ عدم استخدام المعلومات المميزة لتحقيق كسب مالي شخصي؛

(ب) ستسعى نقاط التجارة والشبكة العالمية لنقاط التجارة إلى ضمان دقة وحياد المعلومات التي تتاح للمستفيدين من الخدمات أو لنقاط التجارة الأخرى. غير أن نقاط التجارة والشبكة العالمية لنقاط التجارة لن تقبل تحمل مسؤولية قانونية عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وسيتم دائما اطلاع المستفيدين من الخدمات على هذه السياسة؛

(ج) ستكفل نقاط التجارة المعاملة المتساوية لجميع شركائها والمستفيدين من خدماتها، وستسعى إلى تجنب أي وضع احتكاري أو حصري فيما يتصل بمقدمي الخدمات ونقاط التجارة الأخرى؛

(د) ستحترم نقاط التجارة مبدأ العالمية وستسعى إلى ضمان أن تكون الحلول التقنية المقدمة لنقاط التجارة والخدمات المتوفرة فيها ذات فائدة لمختلف الجهات المستفيدة في مختلف أنواع البيئات. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور، جهودا خاصة لصالح أقل البلدان نموا والشركات الأصغر (بما فيها المؤسسات البالغة الصغر) في البلدان كافة؛

(هـ) ستكون الحلول والنظم التي تضعها نقاط التجارة أو التي توضع من أجلها قابلة لأن تربط فيما بينها ولأن تطبق فيما بينها. ويستدعي هذا الأمر التقيد بالمعايير المتفق عليها دولياً، وبخاصة المعايير التي دعت إليها الأمم المتحدة (مثل تبادل البيانات الالكترونية لشؤون الادارة والتجارة والنقل - الأمم المتحدة) واستخدام النظم الدولية الموحدة لتصنيف المنتجات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المفتوحة المستخدمة في إطار المعايير التقنية الدولية؛

(و) تكون لنقاط التجارة على الدوام حرية انتقاء المعدات والخدمات على أساس غير حصري لتحقيق أفضل نسبة من الجودة لقاء السعر؛

(ز) ستضع نقاط التجارة إطارا يتيح تبادل المعلومات فيما بينها بأكبر قدر من الحرية.

٣ - التنظيم

٧- (أ) تشجَّع نقاط التجارة على إقامة صلات تعاونية وثيقة مع الهيئات الوطنية لتيسير التجارة و/أو تعزيز التجارة، حيثما وجدت هذه الهيئات؛

(ب) يمكن انشاء رابطات محلية لنقاط التجارة وفقا للمبادئ الموصوفة في التذييل أدناه؛

(ج) تشجَّع نقاط التجارة المنشأة في نفس البلد على التعاون وعلى تنسيق أنشطتها حسب الاقتضاء. ويجوز لها، لهذا الغرض، إنشاء هيئة وطنية يعهد إليها بالقيام بهذا العمل التنسيقي.

تذييل

الرابطات المحلية لنقاط التجارة

١- يقترح إنشاء رابطات محلية لنقاط التجارة أو للكفاءة في التجارة. وأهداف هذه الرابطات هي تيسير التجارة الدولية والعمل على زيادة المشاركة في التجارة الدولية، وخاصة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتولى الرابطة زمام المبادرة في إنشاء نقطة التجارة وتوفر المشورة والارشاد بعد ذلك.

٢- وينبغي أن تتألف عضوية الرابطة المحلية من ممثلين عن الفئات الرئيسية للمدراء والمستفيدين من الخدمات، ومقدمي الخدمات (الجهات المشاركة). ويمكن أن تشمل، في جملة أمور، ما يلي:

- الوزارات ذات الصلة (التجارة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الخ)

- إدارات الجمارك

- غرف التجارة، أو منظمات ترويج التجارة، أو لجان تيسير التجارة

- المصارف وكذلك، حيثما كان ذلك منطبقا، مؤسسات الاقراض المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي، وشركات التأمين، ووكلاء الشحن، الخ

- المنظمات غير الحكومية المحلية

- الجامعات

- شركات الاستيراد

- شركات التصدير.

المقرر ٤٢٨ (EX-8): وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

إن مجلس التجارة والتنمية

يقرر:

١- فيما يتعلق بتطبيق اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات للنظام الداخلي للجان الدائمة، تُمنح المنظمات الحكومية الدولية ذات الاختصاص في مجال نظام الأفضليات المعمم نفس حقوق المشاركة الممنوحة للدول باستثناء الحق في التصويت؛

٢- يطبق هذا المبدأ مع تعديله حسب مقتضيات الحال وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١/١٩٩٥ المؤرخ في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، المعنون "مشاركة الجماعة الأوروبية مشاركة تامة في لجنة التنمية المستدامة".

الجلسة ٨٦٠
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المقرر ٤٢٩ (EX-8): استعراض الباب الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن مجلس التجارة والتنمية

يقرر تأييد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والتي اعتمدتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الخامسة والعشرين على النحو المرفق بهذا المقرر.

الجلسة ٨٦٠
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

مرفق

استنتاجات وتوصيات الفرقة العاملة المتفق عليها*

بعد أن قامت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها الخامسة والعشرين (٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥)، باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/6) (الباب ١٠ ألف))، قررت أن توصي مجلس التجارة والتنمية بأن يوافق في دورته التنفيذية الثامنة المستأنفة على استنتاجاتها وتوصياتها المتفق عليها وأن يقوم بما يلي:

'١' إحالة الجزء ألف من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وطلب إيلاء الاهتمام الواجب للتعليقات الواردة فيه أثناء النظر في الباب ١٠ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة؛

'٢' النظر في الجزء باء من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة والتنمية تحضيرا للأونكتاد التاسع.

الجزء ألف

١- اُتفق على أن الميزانية البرنامجية المقترحة توفر أساسا مرضيا للأونكتاد للنهوض بولايته، ولكن لوحظ أنه كان بالإمكان تحسين السرد بحيث يعكس توازنا أفضل بين مكونات كل برنامج فرعي.

٢- ولما كان من المرجح أن تؤثر الدورة التاسعة للمؤتمر، المقرر عقدها في عام ١٩٩٦، في محتوى وتوجه برنامج عمل الأونكتاد خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ارتئي أنه يلزم استعراض الميزانية البرنامجية في أقرب وقت ممكن بعد المؤتمر بغية تقييم الآثار المترتبة في الميزانية نتيجة للمقررات المتخذة في الأونكتاد التاسع.

٣- وأعرب عن التقدير لما بذلته أمانة الأونكتاد من جهود في إعادة وزع الموارد على البرامج المعينة باعتبارها ذات أولوية عالية، ولكن لوحظ أن تحديد الأولويات عملية معقدة وأن الارتباط بين تخصيص الموارد ومجالات الأولوية المعينة لم يكن مرضيا تماما في بعض الحالات وأنه بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

٤- وأعرب عن القلق لما بدا من وجود ازدواج بين برامج فرعية شتى. وبينما وُضع في الاعتبار تأكيد الأمانة أن التنسيق يجري بين مديري البرامج بشأن الأنشطة الداخلة في نطاق مسؤولياتهم لوحظ في هذا الصدد أن عرض الميزانية حسب البرامج الفرعية ينبغي أن يعكس النهج المشترك بين القطاعات اللازم في تناول هذه القضايا.

---

* كما اعتمدتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في جلستها العامة ١٠٩ المعقودة يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٥- ووُجدت صعوبة في استعراض البرنامج ١٧، ذلك لأن لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ما زالت هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مما يجعلها خارج اختصاص الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد (ارجع إلى الفقرتين ٢١ و٢٢ من الوثيقة TD/B/EX(9)/2).

الجزء باء

١- بالنظر إلى كبر عدد البرامج الفرعية المعينة على أنها ذات أولوية عالية ذُكر بأن الفرقة العاملة قد طلبت، في دورتها الثالثة والعشرين، المشورة بشأن تناول هذه المسألة، ورحبت بمقرر اتخذه المجلس في دورته التنفيذية التاسعة (السابقة للدورة) باستعراض المسألة استعراضا شاملا بعد الدورة التاسعة للمؤتمر.

٢- ومن شأن توافر معلومات أكثر شمولا، حيثما كان هذا ممكنا، عن الطلب على شتى منتجات وخدمات الأونكتاد (مثل المنشورات) واستخدامها تيسير النظر في برامج العمل.

٣- وأُوصي بمواصلة الجهود لتنفيذ توصية من المجلس حسبما وردت في استنتاجاته المتفق عليها المؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن استعراض سياسات التعاون التقني في الأونكتاد TD/B/41(1)14 (المجلد الأول)) فيما يتصل بتوزيع تكاليف الدعم توزيعا شفافا عادلا.

٤- كما أوصي بأن يستعرض المجلس دور الفرقة العاملة وأداءها، حسب الاقتضاء.

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثامنة لمجلس التجارة والتنمية*

١- إقرار جدول الأعمال

٢- متابعة ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، المعقودة في كولومبوس، بأوهايو (١٧-٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤):

(أ) تقييم الندوة؛

(ب) الآثار المترتبة على برنامج العمل؛

(ج) الترتيبات المؤسسية

٣- مسائل أخرى

(أ) وضع الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات؛

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة والعشرين (٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

٤- تقرير دورة المجلس التنفيذية الثامنة.

---

* على النحو الذي أقره المجلس في جلسته العامة ٨٥٣ وعدله في جلسته ٨٦٠ (الختامية). (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه).

المرفق الثالث

العضوية والحضور*

١- حضرت الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوكرانيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بولندا
بوليفيا
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جنوب افريقيا
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
سلوفاكيا
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
مالطة
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر TD/B/EX(8)/INF.1.

٢- ومثلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الدورة.

كما مثل مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

٣- ومثلت في الدورة الوكالتان المتخصصتان التاليتان:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

صندوق النقد الدولي.

كذلك مثلت في الدورة المنظمة العالمية للتجارة.

٤- ومثلت في الدورة المنظمة الحكومية الدولية التالية:

الجماعة الأوروبية.

الحواشي

(١) للاطلاع على النصوص المعتمدة انظر المرفق الأول، المقرر ٤٢٧ (EX-8).

(٢) عدل المجلس عنوان الوثيقة TD/B/EX(8)/L.3 عند اعتمادها.

(٣) للاطلاع على نص المقرر، انظر المرفق الأول، المقرر ٤٢٨ (EX-8).

(٤) للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها، انظر المرفق الأول، المقرر ٤٢٩ (EX-8).

(٥) للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الثاني أدناه.

- - - - -